قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

والدفّان يغمز لي

أغنية هابطة أضطرّ لسماعها يومياً، في التاكسي، في المطعم والكافتريا والشارع، يشتكي لنا مطربُها من دفّان يغمز له وهو يدفن حبيبه، في الأغنية مشاعر شوارعية لم تهذّب، رغم أن للمطرب "أو شاعر الأغنية" حقاً في الشكوى إذا كان الدفان قد غمز له حقا وهو في ذلك الموقف المشؤوم. وهو أمر لا نملك البتّ فيه، ولذا يبقى الدفان بريئاً إلى أن تثبت إدانته.

تلك المشاعر الساذجة، أثارها فيّ قبل أيام مسؤولون، سياسيون وأمنيون، وزراء وبرلمانيون، ففي يوم الخميس الماضي الذي كان يوماً أسود بكل المقاييس، اشتعل فيه العراق كله تقريباً بلهيب المفخخات والأحزمة الناسفة والعبوات، خرج لنا هؤلاء الأباطرة وهم مجمعون على رأي واحد تقريباً كأنه حوار في فيلم سينمائيّ هابط حفظوه مطولا إلى أن أصبحوا يرددونه دون فهم، الرأي يقول: "إن هذه الأعمال الإرهابية يريد أعداء العملية السياسيّة من خلالها التشويش على القمة العربية المرتقبة المزمع عقدها في بغداد". قالها وزير لم نلحظ له من قبلُ تصريحاً حول عمل إرهابيّ أبداً، كما قالها رئيس الوزراء، ونطق بها نوّاب نراهم لأول مرة، كما أتحفنا بها النوّاب الذين يعشقون الظهور ولم يبق إلا أن يظهروا لنا في برامج الطبخ والمكياج، المشكلة أن قادة أمنيين "يفترض أن مهنيتهم تمنعهم من الإدلاء بتصريح سياسيّ" أخرجوا نایاتهم وعزفوا معزوفة القمة التي لن تقف في طريقها انفجارات ولا مفخخات.

ذهب أربعمئة عراقيّ بين شهيد وجريح في ذلك اليوم، "للتذكير هو ذات اليوم الذي صوّت فيه البرلمانيون على مصفحاتهم" أربعمئة عائلة ترملت فيها الزوجات ويُتّم فيها الأبناء واصطبغتْ حيواتهم بالسواد، والدفان السياسيّ العراقيّ يغمز لنا، مكرراً علينا أغنيته الهابطة جداً حول عدم تأثير موت وجرح ٤٠٠ عراقي على قمة أمجاد يا عرب أمجاد.

بأية حال نحن؟ وهل يهمّ العراقيين حقاً أن تُعقد القمة أو لا تعقد؟ وإذا عُقدتْ ونجحتْ فهل سيكون ذلك عزاء لنا نحن الذين ندفن الآن أحباءنا، بينما دفّاننا يغمز لنا؟ هل سنكون أقلّ خسراناً إذا جاء أصحاب الجلالة والفخامة والنيافة والقداسة والمعالي واجتمعوا ولاكوا برسيم الكلام الذي يلوكونه منذ تأسيس الجامعة وإلى اليوم؟

أشدّ من قسوة المجرم القاتل، قسوةُ مَن يستأصل من النفوس أيّ تعاطف مع القتيل. وساستنا أثبتوا مراراً أنهم على قدر من القسوة تجاه العراقيين لم يمتلكها لا القتلة السابقون أيام النظام الغابر الأغبر، ولا القتلة اللاحقون أصحاب البراثن العقائدية والأنياب الطائفية، قسوتهم مدهشة، تتصاغر أمامها قسوة الدفان الذي يغمز للمطرب الهابط الذي اشتكى لنا في أغنيته من جور الدفّان.

وأقسى ما قيل في هذا الصدد، تصريح محافظ بغداد الذي خرج بابتسامته المعهودة قائلاً "هذه أحداث عادية ولا تشكل خرقاً أمنيا وهي يمكن لها أن تحدث في أي بلد"! إذا لم يكن ما جرى في الخميس الأسود خرقاً فكيف يكون الخرق؟! هل يحدث الخرق فقط عندما تتهدد حياة السادة الدفّانين؟! ثم إن هذه الأحداث "العاديّة" تُسقط أية حكومة تحترم نفسها وشعبها.

العراق في ثياب حداد أبديّ منذ أن رأينا هذه الوجوه الثقال، منذ أن رأينا الدفان يهيل التراب على وجوه أحبائنا ومع ذلك يغمز لنا.

"النفط للجميع" بين النظرية والتطبيق

في تطور جديد تبنى قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ مادة جديدة تقضي بتوزيع نسبة من موارد النفط على المواطنين. ويضيف هذا القانون والمداولات التي سبقته فصلا جديدا إلى الجدل الدائر حول موارد النفط وسبل توزيعها في ظل احتكار الدولة لهذا الثروة التي تشكل السبب الرئيسي لمعظم الصراعات السياسية والمذهبية والاثنية والمناطقية في العراق. غير أن الشعارات والحلول المطروحة لتجاوز هذا الوضع لا تزال بعيدة عن الواقعية، بل ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

■ د. ناجح العبيدي

بعد نقاشات دامت أكثر من شهرين أقر مجلس النواب ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ والتي تستند على عائدات نفطية تزيد بحسب التوقعات الحالية عن ٨٠ مليار دولار. ولا يقتصر الجديد في هذه الميزانية على أنها تعتبر الأكبر في تاريخ العراق فحسب. فلأول مرة يدعو قانون الموازنة الى تخصيص نسبة معينة من ايرادات النفط لكي توزع نقدا على العراقيين. وينص القانون على إيداع ٢٥٪ من الزيادة في الايرادات عن صادرات النفط الخام في صندوق يستحدث لهذا الغرض. وإضافة إلى اشتراط تسديد العجز أولا فإن الغموض يحيط بنص القانون ويجعله مفتوحا لكل التفسيرات والتأويلات. فالنسبة المحددة لا تستقطع من عائدات النفط وإنما من الزيادة فيها. وهي رقم مجهول. كما لم يحدد القانون المستفيدين من ذلك واكتفى بالإشارة إلى أن المبالغ ستوزع لـ"مصلحة الشعب العراقي". ويثير هذا النص القانوني الجدل من جديد حول قضية توزيع الثروة النفطية. فبين الحين والآخر دأب بعض السياسيين على إثارة هذا الملف الحساس بأمل جس نبض الشارع العراقي. وقد أضيف هذا النص الى قانون الموازنة بناء على إصرار ممثلي التيار الصدري على تنفيذ مطالب زعيمهم مقتدى الصدر الذي رفع مؤخرا شعار "نفط العراق للعراقيين". وبالتأكيد فإن مثل هذه الشعارات ليست جديدة على العراقيين. فالجميع يتذكر شعار "نفط العرب للعرب" الذي تبناه حزب البعث المنحل في أواخر الستينات وبداية السبعينات. غير أن الجميع يتذكر أيضا إلى أين أدى هذا الشعار والذي انتهى عمليا باستئثار شخص واحد أو أسرة واحدة بكل ثروات العراق.

وبعد الاطاحة بالنظام الديكاتوري على يد الولايات المتحدة اقترح مسؤولون أمريكيون إشراك جميع العراقيين في موارد النفط عبر منحهم مبالغ سنوية. وكان الهدف المعلن هو إعطاء دفعة كبيرة للقطاع الخاص عبر إنعاش الطلب المحلي ورفع القوة الشرائية اللازمة لإحياء السوق المحلية التي اضمحلت نتيجة الحصار والتضخم الجامح وإتساع معدلات الفقر.

ورغم تخلي الادارة الأمريكية عن هذا المقترح تبنى أحد أهم حلفائها آنذاك أحمد الجلبي الشعار أثناء حملته في ثاني انتخابات تشريعية في نهاية عام ٢٠٠٥. وكان السياسي الليبرالي حينها يأمل بأن يساعده ذلك في استمالة الناخبين. غير أن فشل الجلبي غير المتوقع في دخول البرلمان العراقي دفعه لمراجعة أوراقه والتخلي عن ليبراليته واكتشاف جذوره المذهبية التي ساعدته في الاحتفاظ بموقع معين في المشهد السياسي العراقي.

وعاد الموضوع إلى الواجهة مجددا مع تبني نائب رئيس الجمهورية السابق عادل عبد المهدي لمبدأ توزيع حصص من النفط على المواطنين في عدة مقالات نشرها في صحيفة العدالة. وساهم نشر سلسلة من المقالات لجوني ويست، الصحفي ومؤسس منظمة "أوبن أويل" للاستشارت في مجال الطاقة ومقرها في برلين حول نفس الموضوع في إثارة الجدل بين عدد من الاقتصاديين حول جدوى توزيع الموارد النفطية على السكان .وتجدر الاشارة إلى أن كل من عادل عبد المهدي وجوني ويست يريان في توزيع موارد النفط مباشرة على المواطنين طريقة مناسبة لتجاوز الطابع الريعي للدولة العراقية ولهيمنتها المطلقة على النشاط الاقتصادي، هذا بالاضافة إلى مكافحة الفقر وتخفيف حدة الصراعات الدائرة على الثروة. كما يعول الاثنان على هذه الطريقة لإعادة الاعتبار إلى دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة ورفع الوعي الضريبي للمواطنين وبما يمنحهم السلطة المعنوية لمراقبة أداء الدولة بدلا من أن يبقوا أتباعا لها.

غير ان طريقة التنفيذ المقترحة تختلف من جهة إلى أخرى. ففي الوقت الذي يدعو فيه مقتدى الصدر وعادل عبد المهدي إلى تحديد نسبة معينة من عائدات النفط لهذا الغرض، يقترح جوني ويست تقسيم الفائض المالي المتوقع لميزانية الدولة في السنوات المقبلة على عدد سكان العراق ليخرج منها بحصة الفرد. وبغض النظر عن جدوى هذه الطريقة فإن احتسابات جوني ويست تستند على عدة مجاهيل يصعب توقعها بدقة، وخاصة فيما يتعلق بسعر البرميل وحجم الانفاق العام . وإذا كانت الاستعانة بمثل هذه التقديرات في التخطيط للموازنة العامة أمرا مألوفا فإنه من غير المعقول أن تلتزم الدولة بدفع المليارات للمواطنين بناء على معطيات غير مؤكدة وتتعرض لتغيرات مفاجئة بفعل التقلب الحاد في أسعار النفط العالمية. ونظرا لعدم لجوء أي بلد نفطي لتثبيت حق المواطنين في جزء من عائدات النفط فإن معظم الأفكار في هذا الصدد تشير إلى تجربة ولاية آلاسكا الأمريكية حيث يحصل كل مقيم فيها سنويا على مبلغ مالي من صندوق سيادي أسمه صندوق آلاسكا الدائم. وللحكم على إمكانية الاستفادة من هذه التجربة لا بد من الإشارة أولا إلى أن الهدف الاساسي لصندوق آلاسكا الدائم لم يكن ضمان حد أدنى من الدخل للسكان أو محاربة ظاهرة الدولة الريعية، وإنما الحد من تبديد حكومة الولاية لهذه الثورة التي انهمرت عليها فجأة في بداية السبيعينات وإشراك الأجيال اللاحقة فيها. وهي فكرة يجب الاستفادة منها في العراق رغم أن الوضع لا يقارن بين الحالتين. فإضافة إلى الفارق الكبير بين آلاسكا بسكانها الذين لا يزيد عددهم عن ثلاثة أرباع المليون وبين العراق بملايينه الثلاثين يجب التأكيد على أن صندوق آلاسكا السيادي يختلف عن المقترحات الآنفة الذكر من حيث طريقة التمويل أيضا. فالمبالغ السنوية الموزعة على السكان لا تأتي مباشرة من عائدات النفط وإنما من أرباح هذا الصندوق المسؤول عن إدارة الثروة النفطية. فهو يستلم سنويا ٢٥ ٪ من موارد النفط ويقوم باستثمارها بطريقة تعود بأرباح سنوية والتي يخصص نصفها فقط لتمويل حصص السكان. ونتيجة لذلك لا يتعرض رأسمال الصندوق للتآكل بل يزداد بالتدريج ليصل مؤخرا إلى ٤٠ مليار دولار.

وعلاوة على استحالة تقليد آلاسكا في ظروف العراق يجب القول أيضا إن توزيع موارد النفط على السكان لن يساعد في مكافحة الدولة الريعية، بل سيؤدي في نهاية المطاف إلى تأبيد هذه الظاهرة. فكما لاحظ عدد من الاقتصاديين العراقيين سيعمل هذا المقترح على إشاعة عقلية الاتكال ومحاربة روح الابداع وسيحول جميع المواطنين إلى ما يشبه موظفين لدى الدولة ولكن دون عمل. وسيعزز ذلك من الشعور السائد بأن الدولة "تتصدق" على "رعاياها" وليس العكس. ولا يخفى أن تبني السياسيين لمثل هذه الشعارت الشعبوية وغير الواقعية غالبا ما يأتي ضمن المزايدات الهادفة لكسب التأييد الشعبي دون التفكير مليا بإمكانية تنفيذها وآثارها على المدى البعيد. وعلاوة على ذلك فإن توزيع مبلغ سنوي على المواطنين لا يحقق العدالة إلا من الناحية الشكلية فقط الأمر الذي يقلل من دورها في مكافحة الفقر. فمثل هذه الطريقة تساوي بين الفقير والغني و لا تراعي الاختلافات الكبيرة بين الأفراد من حيث السن والحالة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وهي لن تساعد باية حال من الأحوال على تقليص الاعتماد الوحيد الجانب للاقتصاد العراقي على الذهب الأسود.

إن هذا الهدف لن يتحقق بوصفة سحرية وإنما عبر إجراءات طويلة الأمد تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والنهوض بقدرات القطاع الخاص وإعادة تفعيل النظام الضريبي. ويمكن للنفط نفسه أن يساهم في ذلك عبر إقامة صندوق سيادي يستوعب الفوائض النفطية ويستثمرها محليا وداخليا بطريقة تعود بالفائدة على الأجيال الحالية واللاحقة. ونحن في ذلك لسنا في حاجة لتقليد الآخرين. فقد سبق العراق الجميع عندما بدأ تجربة مجلس الاعمار قبل أكثر من ستين عاما. وهي تجربة يصفها عادل عبد المهدي بأنها "الأوضح والأكثر رشدا ومنفعة لاستثمار ورادات النفط" ويمكن أن تشكل أساسا لاعتماد نموذج جديد يكفل إعادة الاعتبار للقطاعات الاقتصادية الواعدة كالزراعة والسياحة والصناعات الخفيفة والبناء والتي تعرضت للتهميش والاهمال من قبل الدولة بسبب سهولة الحصول على عائدات النفط. ويمكن أن يشكل ذلك بديلا للسياسة الحالية القائمة على تبديد الثروات واستهلاك الجزء الأعظم من الكعكة النفطية من قبل فائض العمالة في القطاع العام.

ومن الملفت للنظر أن معظم المقترحات المطروحة تتجنب الإشارة إلى ملف حساس ألا وهو خصخصة الصناعات النفطية على الرغم من أن هيمنة القطاع العام تعتبر صفة ملازمة للدولة الريعية. وفي العراق يلاحظ من الناحية الزمنية على الأقل وجود ترابط كبير بين ترسخ الاستبداد السياسي وتزايد أهمية النفط ودور الدولة فيه وصولا إلى تأميمه في بداية السبعينات. وقد درس العديد من الباحثين العراقيين ومن بينهم د. مظهر محمد قاسم ومجيد الهيتي هذه الظاهرة ونبهوا إلى وجود علاقة واضحة بين احتكار الدولة للنفط والاستبداد . وكل ذلك يؤكد أن جذور الدولة الريعية لا تكمن في التوزيع وإنما في الانتاج. وإلى جانب العوامل السياسية والحضارية والاجتماعية يمكن القول بإن ضمان تطور الديمقراطية على المدى الطويل سيتطلب أيضا تفكيك القاعدة الاقتصادية للديكتاتورية في العراق.

وعلى الرغم من إجراءات الحكومة الأخيرة والهامة لاجتذاب شركات النفط العالمية للمساهمة في تطوير حقول النفط الضخمة وطرح المصافي ومحطات الكهرباء للاستثمار الخاص لا تزال أي دعوة لخصخصة قطاع النفط تصطدم برفض كبير بفعل قناعات مترسخة في الفكر السياسي السائد. وبطبيعة الحال فإن الخصخصة لن تعني حرمان الدولة من إيراداتها، إذ يمكن الدولة تعبئة الموارد المالية اللازمة عن طريق نظام ضريبي كفء وفعال. وهذا ما تثبته تجارب حتى الدول غير النفطية. فالمانيا المستهلكة للنفط على سبيل المثال تجبي عبر ضريبة المشتقات النفطية ما يزيد عن ٣٥ مليار يورو أي ما يقارب خمسين مليار دولار. وإذا ما أضفنا ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٩٪ وضرائب الدخل المفروضة على شركات الطاقة فإن مجموع ما تحصل عليه الدولة الألمانية من النفط المستورد من الخارج لا يقل عن عائدات النفط العراقي.

من جهة أخرى يتطلب تطوير مبدأ اللامركزية المثبت دستوريا التوجه لتعزيز الاستقلالية المالية للمناطق وصولا إلى وضع موازنات مستقلة لها تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الذاتية. ويندرج ضمن هذا التوجه رفع حصة المحافظات المنتجة في عائدات النفط بهدف تحقيق عدالة أكبر في التوزيع وتجنب الافراط في مركزة الثروات بيد واحدة. ويشكل قرار منح هذه المحافظات دولارا مقابل كل برميل يستخرج في أراضيها خطوة أولية نحو الحد من تحكم المركز بهذه الموارد الضخمة.

وبالتأكيد فإن ضمان التوزيع المنصف لعائدات النفط والاستثمار الفعال لها بدلا من تبديدها لأغراض نفعية مؤقتة هو الكفيل بتحويل "نقمة" النفط إلى "نعمة".

كاريكاتير

■ عادل صبري

بين تظاهرتين

■ أحمد حسين

تظاهرتان يتيمتان في حياتي، نجوت من المشاركة في الأولى بفضل شقيقي وشيء من التعقل، وفي الثانية شاركت رغم أنف أحد أفراد العائلة بكامل قواي العقلية.في التظاهرة الأولى، كانت شوارع وأزقة مدينة الثورة ملغومة بقوات الجيش والحرس الجمهوري والانضباط العسكري، وطبعا الاستخبارات العسكرية متخفين بالزي المدني، إضافة إلى الشرطة المحلية وأفواج قوات الطوارئ و(الحزبيين)، وأيضا عناصر الأمن والمخابرات، وفي الشوارع انتشرت مختلف أنواع الأسلحة من البنادق إلى الـ(PKC) مرورا بـ(الأحادية، والثنائية، والرباعية) وصولاً إلى مدرعات قتال الشوارع والدبابات التي كانت تصطف على طول قناة الجيش، وطبعا كتائب الصواريخ والقوة الجوية التي قيل أنها كانت على أهبة الاستعداد في قاعدة التاجي العسكرية، وما زالت أتذكر قوات الدرع التابعة للحرس الجمهوري التي جاءت من تكريت إلى بغداد، حيث كانت مدرسة الدروع هناك، الإجراء الوحيد الذي لم يتخذ في تلك التظاهرة هو أن الطرق من وإلى مدينة الثورة لم تغلق وظلت مفتوحة أمام الداخلين والخارجين حتى ساعة الصفر وهي ساعة انتهاء صلاة الجمعة في جامع الحكمة بمنطقة (الشركة).

وفي التظاهرة الثانية، بغداد إضافة إلى محافظات أخرى دخلت حالة الإنذار القصوى المشددة، فرض حظر للتجوال على المركبات بمختلف أنواعها وأحجامها في عموم مناطق العاصمة منذ ليل الخميس، بالرغم من أن التظاهرة كان مخططاً لها أن تكون في ساحة التحرير وسط العاصمة، قوات الجيش والانضباط العسكري والاستخبارات العسكرية والتشكيلات العسكرية الخاصة، والشرطة الاتحادية والمحلية والنجدة والمرور واستخبارات الداخلية والشؤون الداخلية والأمن وجهازي مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم الكبرى، إضافة إلى قوات الأمن الوطني والمخابرات والخلايا الاستخبارية الخاصة، انتشرت بكثافة غير معهودة حتى أثناء العام ٢٠٠٦ عقب تفجير القبة العسكرية، وبرزت إلى الشارع أسلحة ومعدات لم تظهر في ما مضى، أسلحة من الهراوات والمسدسات إلى البنادق والـ(PKC) وأيضا (الأحادية) إضافة إلى عربات مكافحة الشغب والدبابات وطائرات الهليكوبتر، وأيضا في هذه التظاهرة جاءت الحكومة بقوات من المحافظات الجنوبية.كانت الأولى ما عرفت لاحقا بتظاهرة أو انتفاضة جامع الحكمة بمدينة الثورة التي أعقبت جريمة اغتيال المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر عام ١٩٩٩، أما التظاهرة الثانية فهي تظاهرات ٢٥ شباط ٢٠١١ التي كانت تطالب بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد وتوفير فرص العمل.لست ممن دوّن اسمه في سجل معارضة النظام المباد، ولست نادما على ذلك، إذ أصبحت معارضة ذلك النظام وسيلة للتربح أو الاستجداء وما أنا بتاجر ولا أرضى لنفسي التسول.إلا أنني حاولت – محاولة يائسة – المشاركة في تظاهرة جامع الحكمة، التي قمعت كغيرها جميعها بوحشية عرفناها وخبرناها طوال عقود سوداء، كنت في حينها كالغالبية العظمى من العراقيين يائسا من تخلص العراق من النظام الذي أصبح الآن مبادا أو سابقا، كذلك كان النفق الذي اعتصرنا بالعقوبات الاقتصادية لا ذبالة ضوء فيه ولا حتى نهاية، كان زنزانة أكثر منه نفقا، تضيق يوما بعد آخر.

اليأس من العيش بكرامة، واليأس من أي تغيير هو ما دفعني في محاولة مجنونة للمشاركة في تظاهرة جامع الحكمة التي انتهت بشلال من الدم.

حينها كنت في بيت شقيقي الأكبر بمدينة الثورة، وصبيحة يوم الجمعة الموعود تسللت خلسة من بيته وما أن وصلت الشارع حتى فوجئت بانتشار كثيف لقوات النظام المباد، وقبل أن أخطو خطوة أخرى، أفزعتني كف تحط على كتفي الأيسر وقبل أن أسترد أنفاسي جاءني صوت أخي مطمئنا : لا تخف، وارجع معي بلا عناد، أي مقاومة تصدر منك ستثير الانتباه، "ومعناها يشيلوني آني وياك والعائلة كلها"–، كانت قبضته حازمة وكلماته أشد حزما، ومن دون أية استعراضات بطولية، ألتفت إليه لأجده مصطحبا معه زوجته وابنتيه وعلى الوجوه الثلاثة نظرة مفزعة وترجّ، حينها كان أي رفض مني ما هو إلا حماقة، بل مقامرة بسلامة غيري، وبهدوء عدت معه، ولغاية الآن كلما تذكرت المشهد أشكر شقيقي.وبالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لتظاهرات ٢٥ شباط أجد المشهد نفسه يتكرر، فالتظاهرتان لم تختلفا بالنسبة لي، فلكليهما نفس الدافع – اليأس –، كما أن جملة أخي تكررت بمطابقة غريبة من قبل أحد أفراد العائلة، لكن الفرق الوحيد أنني شاركت في التظاهرة الأخيرة.قبل أيام من انطلاق تظاهرات شباط العام الماضي، أحد أفراد العائلة وهو ضابط في أحد الأجهزة الأمنية، كان يتصل بيّ هاتفيا بشكل يومي ليثنيني عن المشاركة في تظاهرات ٢٥ شباط، وعشية الجمعة زارني في البيت وسرد لي جملة أسباب تستدعي عدم مشاركتي، ولأنه كان مصرّاً أردت أن ألطّف الأجواء فأجبته ضاحكا "إذا كنت أنت ضمن المتواجدين في ساحة التحرير فلا خوف عليّ"، إلا أن جوابه أعاد إلى ذاكرتي ما قاله أخي قبل نحو ١٢ عاما، إذ قال : إذا اعتقلوك لن أتمكن من الاقتراب منك حتى (يشيلوني وياك)–، غريب هذا التطابق بين تظاهرتين ونظامين، ثمة مقولة شهيرة يرددها المهتمون بالتاريخ مفادها "التاريخ كذبة متفق عليها" لكن تاريخ العراق السياسي حقيقة متفق عليها، مؤلم هذا الواقع.منذ سقوط النظام المباد ولغاية العام الماضي كنت أهادن نفسي بل بوصف أدق أخادع نفسي بأن العملية السياسية تواجه تحديات كبيرة وأن الحكومة مكبلة بقيود متعددة وأن البرلمان تتنازعه الإملاءات الفئوية والتدخلات الخارجية، لكن منذ العام ٢٠١٠ دخلت وبكل أسف دوامة اليأس، العام ٢٠١٠ كان ورقة التوت الأخيرة التي سقطت عن عورات الحكومة والبرلمان والساسة جميعا، مهزلة الانتخابات الأخيرة التي جرت في ذلك العام فأضحت النفعية والفئوية والطائفية والعنصرية والفساد السياسي والأخلاقي بأخزى صوره، كشفت بشكل موجع عن رخص العراقيين في بورصة الساسة ومن يقف وراءهم.

ثمن القمّة

■ ساطع راجي

رغم كثرة التوقعات المتشائمة بمسار وخواتيم عقد القمة العربية في بغداد، إلا إن تلك التوقعات لم تصل إلى ما يطرح ويدفع اليوم ثمنا لعقد القمة الميمونة، فقد كانت التوقعات تركز على الثمن المالي وخاصة المليارات التي أنفقت على مدار أكثر من عامين لإنجاز الاستعدادات وهي أموال على كثرتها لم تنجح في إنقاذ شوارع وسط العاصمة من بؤسها ولم تنجح في تغليف بشاعة البنايات المطلة على تلك الشوارع بل أنفقت الأموال بطريقة دفعت حتى أشد مؤيدي الحكومة للدعوة إلى مراجعة إنفاق تلك الأموال.

ثمن القمة قفز بجنون إلى حد إجماع القوى السياسية على أن الهجمات التي ضربت العاصمة بغداد وعدة محافظات أخرى يوم الخميس ٢/٢٣ كانت تهدف للتشويش على الاستعدادات الجارية لعقد القمة العربية وتخريب صورة البلاد الآمنة (!!!) في عيون الملوك والرؤساء العرب لثنيهم عن القدوم إلى دار السلام فسقط عشرات الشهداء ومئات الجرحى (فدوة لعيون القمة)، لم نحسب أن القمة لها هذه القيمة عند الحكومة وأعدائها على حد سواء، فقد استعد (الأعداء) لمواجهة هذه القمة بهجمة كبيرة أنفقوا فيها الكثير من الذخيرة وتجشموا عناء التخطيط للقيام بهذه الهجمات المتزامنة بينما صمتت الحكومة عن الكارثة الأمنية حتى لا تكبر المشكلة ولا تزيد من اهتزاز الصورة ولا تظهر الحكومة منزعجة ،ولذلك تقرر الخميس إطلاق الدعوات للملوك والرؤساء العرب عبر تكليف عدد من الوزراء بنقل الدعوات إلى العواصم العربية للحصول على المواقف قبل أي هجمات إرهابية جديدة.

ثمن القمة حقق قفزة أخرى عبر الاتفاق مع الدول العربية على إطلاق سراح المعتقلين والمحكومين بقضايا إرهابية مقابل مشاركة دولهم في القمة العربية وهو اتفاق لم تنفه الحكومة حتى الآن وقد تنفيه في أي لحظة ،لكن الاتفاق إذا عقد سيكون مقبولا في حالة أن تتعهد تلك الدول بإيقاف كل أعمال التحريض ضد العراق وكل عمليات التحشيد للإرهابيين وتجهيزهم وتمويلهم وتسهيل تنقلاتهم وتسللهم إلى العراق ومن ثم المطالبة بعدم تنفيذ الأحكام ضدهم عند اعتقالهم حتى لو كانوا قد قدموا إلى العراق من أقصى الشمال الإفريقي العربي.

القفزة الثالثة التي حققها ثمن القمة يتمثل في المناورات الواسعة التي قام بها العراق في الملف السوري والتحول من الموقف إلى ما يقارب نقيضه وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأنه في سياق المناورات المألوفة في عالم السياسة لكن في الحالة العراقية ليس كذلك لأنه دخل تحت عنوان التأليب الطائفي في العراق وفي المنطقة، وإذا كانت الحكومات تنسى المواقف السابقة فإن الطائفيين لا يغيرون قناعاتهم ومواقفهم بتلك السهولة فهم سيصرون على النظر إلى العراق كخصم بل وسيذهبون إلى مزيد من التأليب فيما لو تغير الموقف العراقي من الملف السوري في وقت لاحق وسيتبرع كثيرون لنسج سيناريوهات التآمر الطائفي.

ثمن القمة لن يكون واضحا بالكمال والتمام إلا بعد انتهاء أعمالها، وهو ثمن لن تحسمه فقط خطابات القادة وقراراتهم لكن أيضا الانطباعات العامة عن الوضع في العراق، وهي انطباعات سيشارك في صنعها آلاف الأشخاص من القادة إلى اصغر الموظفين المرافقين لهم وكذلك الحال من الجانب العراقي وسيكون الإعلاميون أهم المشاركين في صنع هذه الانطباعات لكن الحكومة العراقية فاجأت المتابعين عندما تحدثت عن تفاجئها بما نقلته الجامعة من توقعات الحضور الإعلامي حيث تحدث الناطق باسم الحكومة في فضائية العراقية عن ألف إعلامي وهو رقم متوقع لقلة حضور الإعلام العربي في بغداد خلال الأيام العادية كما أن مشاركة عشرين دولة يستدعي حضور الإعلام الرسمي والمقرب من الحكومات في تلك الدول فضلا عن الإعلام المستقل الذي سيسجل حضورا كثيفا لمتابعة الموضوع السوري والربيع العربي بعامة في أول قمة تعقد بعد الإطاحة بعدة رؤساء عرب، لذلك فإن الرقم طبيعي جدا.

الإثمان التي دفعت لا شأن لها بها فما ضاع ضاع ،لكن الأهم أن لا يستمر هذا الاستنزاف للدم والمال والمصالح من أجل مجموعة من الصور التذكارية ليقال "عقدنا قمة عربية في بغداد" هذا إن عقدت القمة.